

التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية بديلة للتنوع

□ خارج قطاع المحروقات الاقتصادي

Investment orientation in the SME sector as an alternative strategy for economic diversification outside the hydrocarbon sector

د. إيو بكر بوسال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة[□]

أ. بصري ريمة، جامعة الجزائر³

د. نقرانت يزيه، جامعة إيج البواقي^[1]

تاريخ النشر: ديسمبر 2018

تاريخ قبول النشر: 10 ديسمبر 2018

تاريخ الارسال للنشر: 24 ماي 2018

ملخص:

يهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية التنوع الاقتصادي كآلية استراتيجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع الإشارة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ك نموذج ، حيث عملت السلطات الجزائرية الاعتماد على هذه الموارد بعناية منذ الاستقلال إلا أن الاعتماد المستمر على المحروقات كمصدر للدخل أمر خطيرا وغير مرغوب فيه لأن هذه الثروة زائلة وليست دائمة. وهذا ما استدعى بالكثير من الدول ومن بينها الدولة الجزائرية التي تعتمد في صادراتها على النفط بالتفكير لإيجاد حلول للخروج من تبعية الاقتصاد النفطي من خلال إقامة مشاريع منتجة وفي قطاعات مختلفة ومن بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم التوصيات التي توصلنا إليها انه على السلطات الجزائرية الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات قانونية ورفع الحواجز في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع ضرورة الاهتمام بباقي القطاعات الاستراتيجية المنتجة والمحقة للمردودية الاقتصادية.

الكلمات المفتاح:

التنوع الاقتصادي ، انهيار أسعار المحروقات ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Through this research paper we aim to illustrate the importance of economic diversification as a strategic mechanism outside the hydrocarbon sector in Algeria with reference to the enterprise sector of small and medium-sized enterprises as a model, where the Algerian authorities have worked to rely on these resources carefully since independence. However, accreditation Continuing to fuel as a source of income is dangerous and undesirable, because this wealth is ephemeral and not permanent. This calls for many countries, including the Algerian state, which relies on oil, to think about finding solutions to the dependence of the oil economy by setting up projects Productive, and in different sectors, including small and medium-sized enterprises, one of the most important recommendations we have reached is that the Algerian authorities should pay attention to the establishment of small and medium-sized enterprises, the provision of legal facilities and the lifting of barriers in the promotion and development of small and medium-sized enterprises, with the need Attention to the other strategic sectors produced and realized for economic effectiveness.

Keywords : economic diversification, collapse of fuel prices, small and medium enterprises, Algerian economy.

تجهيد:

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى ولهذا السبب عملت السلطات الجزائرية الاعتماد على هذه الموارد بعناية منذ الاستقلال. وعلى الرغم من القدرة التمويلية التي وفرتها هذه العائدات لموازنة الدولة إلا أن الاعتماد المستمر على النفط كمصدر للدخل أمر خطيرا وغير مرغوب فيه ولا يمكن إدامته على المدى الطويل لأن هذه الثروة زائلة وليست دائمة كما أنها تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها.

وعليه يجب على السلطات العمومية البحث عن بدائل اقتصادية تمكنها من القضاء نهائيا من التبعية النفطية وهذا من خلال تبني سياسة واضحة من خلال تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي ومن أبرزها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذا المطلق تتضح معالم إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي :

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

هل يمكن أن يكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا استراتيجيا خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة ، ومحاولة منا للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

01. ما هي مصادر التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

02. ما واقع إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

03. هل يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في الوضع الراهن؟

📌 فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قام الباحثان بصياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

1 الفرضية الرئيسية للدراسة:

▪ يساهم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في دعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار المحروقات.

2 الفرضيات الفرعية للدراسة:

01. بذلت الحكومة الجزائرية جهود معتبرة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وذلك بالاعتماد على مصادر التنوع الاقتصادي.

02. قامت السلطات الجزائرية بإصدار قوانين ولوائح تنظيمية تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيز المالية والضريبية للمستثمرين.

03. هناك اهتمام واضح بالاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتباره آلية فعالة للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

📌 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الورقة البحثية في النقاط التالية الذكر:

- تبيان تنوع الاقتصاد في الجزائر من حيث المفهوم والأهمية ، نظرا للهدف الذي يساهم به تنوع الاقتصاد في رفع التحدي الناتج عن انهيار أسعار النفط ؛

- توضيح مفاهيم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في ظل التشريع الجزائري ، وتصنيفاتها من عدة زوايا ؛

- تبيان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛

- توضيح الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق ثروة إضافية ، في ظل تراجع أسعار النفط خاصة وأنا الجزائر تعاني من أزمة مالية واقتصادية أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري ؛

📌 منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكالات الرئيسية والتساؤلات الفرعية حيث اعتمدت الباحثة في الجانب النظري على تغطية الخلفية النظرية التي يركز عليها البحث ، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتشريعات الجزائرية في مجال البحث ، كما اعتمد الباحثين من جهة أخرى على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي ، كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع من خلال تجربة الجزائر في الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج من نماذج التنوع الاقتصادي على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى.

📌 تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي :

➤ **المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتنوع الاقتصادي ؛**

➤ **المحور الثاني: ماهية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛**

➤ **المحور الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في الاقتصاد الجزائري.**

II - الطريقة :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتنوع الاقتصادي

من خلال هذا المحور سنطرق إلى مفهوم التنوع الاقتصادي بعد ذلك نتعرف على أهمية هذا الأخير.

1- مفهوم التنوع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنوع الاقتصادي نذكر منها :

يعرف التنوع الاقتصادي على أنه : "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع"¹.

كما يمكن تعريفه بأنه : "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائذاته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"².

ويعرف أيضا بأنه : "الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات ، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات"³.

كما يمكن تعريفه بأنه : "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات) ، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي) ، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة"⁴.

2- أهمية التنوع الاقتصادي

يمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي في النقاط التالية :

- **تقليل المخاطر الاستثمارية** : يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار ، وتقليل المخاطر الاستثمارية. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها⁵ ؛
- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات** : ففي حالة البلدان التي تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات ، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة ، تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية ، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية⁶ ؛
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي** : يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو معلوم فلتقلب الناتج المحلي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي⁷ ؛
- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي** : يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات ، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة استخراجية ، أو سلعة زراعية ، أو خدمة ، فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر وفي المقابل فإن تنوع الاقتصاد سيقص من النتائج السلبية الناتجة عن هذا الانخفاض⁸ ؛
- **توليد الفرص الوظيفية** : ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي ، ويحقق التنمية المستدامة ، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية ، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ، ويولد الفرص الوظيفية ، ويقلص من معدلات البطالة⁹ ؛
- **رفع معدل التبادل التجاري** : يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية ، مع استقرار — أو ارتفاع — أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين ، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات ، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تنوع الصادرات ، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري¹⁰ ؛
- **زيادة القيمة المضافة** : يعزز التنوع الرأس ي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد ، لان مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر ، كما من خلال إسهام التنوع في توليد الفرص الوظيفية يؤدي إلى ارتفاع دخول عوائد الإنتاج واستقرارها ، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا¹¹ ؛
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري** : يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي¹² ؛
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية** : يساهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها ، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي¹³ .

ثانياً: أشكال وأثار اعتماد الدول على سياسة التنوع الاقتصادي

سننتظر فيما يلي إلى أشكال التنوع الاقتصادي و آثار اعتماد الدول على هذه السياسة :

1- أشكال التنوع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنوع حيث يمكن أن نميز بين¹⁴ :

❖ تنوع الهيكل الإنتاجي : يكون متعلقاً بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية ، وهو ينطبق بشكل خاص

على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية ، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج ، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية ، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها. والتنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات ، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية ؛

❖ تنوع الأسواق : ويحتل نفس القدر من الأهمية ، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من

الأسواق يحمل مساوئ واضحة ، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسياً على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجاً متنوعاً أو عوضاً عن ذلك ووجود طلب أكثر استقراراً في الأسواق الأخرى ، وعلاوة على ذلك ، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية...وعموماً ، تنوع الأسواق يقلل من التعرض للصددمات الخارجية ، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دولياً.

2- أثار اعتماد الدول على سياسة التنوع الاقتصادي

تعود سياسة التنوع على العديد من الآثار الإيجابية للبلدان التي تتبعها ، نذكر أهمها فيما يلي¹⁵ :

- الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع ؛
- الحد من تقلبات النمو الاقتصادي ، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى ؛
- تخفيض معدلات البطالة ، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه ، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي ؛
- يوفر التنوع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير نفس المنتجات ؛
- فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

المحور الثاني: ماهية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها ، بعد ذلك نتعرف على أهمية هذه المؤسسات في الجزائر وخصوصياتها ، وفي الأخير نتطرق إلى الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها

وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ، ومن نظام اقتصادي إلى آخر.

ويمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها : "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير ، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة ، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة ، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث ، أي يغلب على نشاطها الآلية ، وتطبق مبدأ تقسيم العمل"¹⁶.

أما المشرع الجزائري عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها : " كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من 1 إلى 250 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ، كما تتوفر على الاستقلالية ، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"¹⁷. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول رقم (01).

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن بين هذه الخصائص مايلي¹⁸ :

- ✓ **الحجم** : يمثل خاصية مهمة لهذه المؤسسات فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المؤسسة أو الصغيرة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر مما يجعلها قادرة الفهم المتعمق والواسع لطبيعة السوق والزبائن والمنافسين فيه وبالتالي الاستفادة من خاصية الحجم لإيجاد ميزات لها ؛
- ✓ **سهولة التكوين** : حيث تتسم متطلبات هذه المؤسسات بالبساطة والسهولة فيكفي الحافز الفردي وتوفر مجموعة من الأموال لإنشائها إضافة إلى سهولة إنشائها من الناحية القانونية والرامية ؛
- ✓ **المرونة وسرعة الاستجابة** : ويقصد بها سرعة استجابتها لمتغيرات السوق والمنافسة والتكيف معها ويرجع ذلك أساسا لبساطة هيكلها التنظيمي واستخدامها لعدد محدود من العمال وهو ما يمكن من سرعة اتخاذ القرارات المهمة ؛
- ✓ **الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة**: هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والأفراد تفضل إقامة مؤسسات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين وإجراء لدى الغير ؛
- ✓ **الاعتماد في توزيع المنتجات على السوق المحلية**: غالبا ما تنتج هذه المؤسسات بقدر ما يحتاجه السوق المحلي مع الاعتماد على مصادر تمويل محلية.

ثانيا : خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة

أظهرت العديد من الدراسات المزايا الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خصوصا مرونتها والقدرة على الابتكار ، تكاليف التسيير المنخفضة ، والتخصص. ومع ذلك وعلى الرغم من هذه المزايا ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر هشاشة المؤسسات الكبيرة لاسيما بسبب نقص الموارد المالية كالمهادية. في السياق نفسه ، فبتسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، من وجهة النظر التنظيمية ، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلية بسيطة وليس لديها الكثير من الموارد ، من ناحية أخرى فإن عملية صنع القرار عموما على المدى القصير مبنية على رد الفعل ، كما تركز على التدفقات المادية بدلا من التركيز على تدفق المعلومات. كما أن الوضع النفسي والاجتماعي لمسير ومالك المؤسسة غالبا ما يؤثر مباشرة في قراراته ، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون مرنة ، وعلى مقربة من أسواقها ، وتتفاعل بسرعة مع التغيرات الحاصلة في محيطها¹⁹ ، ويمكن تلخيص أهم نقاط القوة والضعف لهذا النوع من المؤسسات من خلال الجدول رقم (02).

المحور الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بعد ذلك نتعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

أولا : واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفيما يلي نتطرق إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثم نتعرف على توزيع هذه المؤسسات في الجزائر حسب الولايات.

1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفيما يلي سنتعرف على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعين العام والخاص ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (01). ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى السداسي الأول من سنة 2016 ، حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 72.71% بانتقال عددها الإجمالي من 586903 مؤسسة سنة 2009 إلى 1013637 مؤسسة سنة 2016 بزيادة قدرها 426734 مؤسسة كان ذلك نتيجة التسهيلات والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة لهذا النوع من المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت خلال هذه الفترة تراجعا ملحوظا فبعدما كان عددها 591 مؤسسة سنة 2009 وصل عددها إلى 438 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 وبانخفاض قدره 153 مؤسسة عمومية أي بنسبة انخفاض 25.89% خلال (08) ثمان سنوات ، وتعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضئيلة جدا حيث لا تتجاوز 0.10% من التطور السنوي لتعداد المؤسسات الإجمالي.

2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق

وفيما يلي سنتعرف على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (02). ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهة الشمالية أكثر مقارنة بالجهة الجنوبية حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشمالية 401 231 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 مقابل 205 857 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 195 374 مؤسسة أي بنسبة زيادة تقدر بـ 94.91%. أما في منطقة الهضاب العليا فكان 126 051 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 مقابل 150 085 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 20 966 مؤسسة أي بنسبة تقدر بـ 19.95% فقط. أما بخصوص المنطقة الجنوبية وبالرغم من أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمنطقتي الهضاب والشمال إلا أنها عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة المدروسة حيث خلال السداسي الأول من سنة 2016 بلغ تعدادها 50 104 مؤسسة مقابل 34 960 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 15 144 مؤسسة أي بنسبة زيادة جد مهمة تقدر بـ 43.32%. ويعود ذلك إلى صعوبة تأقلم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التضاريس الصحراوية.

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي : تعتبر مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الناتج الإجمالي الخام من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد. ويمكن توضيح

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) من خلال الشكل رقم (03). ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن الناتج الإجمالي الخام خارج قطاع المحروقات عرف تطورا ملحوظا في القطاع الخاص ، وذلك من خلال ارتفاعه بشكل مستمر خلال الفترة 2009-2014 ، حيث بلغ 4162.02 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقابل 7338.65 مليون دولار أمريكي سنة 2014. كما شهد القطاع العام ارتفاعا في الناتج الإجمالي الخام خلال نفس الفترة لكن بنسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الخاص أين سجلت قيمة 816.8 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقابل 1187.93 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل : تعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري ، إضافة إلى ذلك يلعب هذا القطاع دورا هاما في تخفيض البطالة من خلال توفير مناصب الشغل. ويمكن توضيح تطور عدد العمال خلال الفترة (2009-2014) من خلال الشكل رقم (04). ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن عدد العاملين في القطاع الخاص في تطور مستمر خلال الفترة 2009 - 2014 أين ارتفع من 1494949 عامل سنة 2009 إلى 2110665 عامل سنة 2014 أين سجل كأعلى مقياس في هذه السنة أي تطور عدد مناصب الشغل حوالي 615716 بنسبة تقدر ب 41.19% على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام فنلاحظ انخفاض في عدد العاملين خلال الفترة 2009-2012 من 51635 عامل إلى 47375 عامل على التوالي بنسبة تقدر ب 8.25% بعد ذلك ارتفع عدد العمال إلى 48256 سنة 2013 بنسبة تقدر ب 1.86 ليعود مرة أخرى أين انخفض بنسبة 3.50% سنة 2014 ويعود سبب هذا التراجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخصخصة.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2009-2014

يوضح الميزان التجاري تطور حركة المبادلات الخارجية بالإضافة إلى مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج ويمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) من خلال الشكل رقم (05). ومن خلال هذا الأخير نلاحظ أن الميزان التجاري في تطور مستمر خلال الفترة 2009 - 2012 أين ارتفع من 5.90 مليار دولار أمريكي سنة 2009 إلى 27.18 مليار دولار أمريكي سنة 2012 أين سجل كأعلى مقياس في هذه السنة ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات. أما خلال الفترة 2013-2014 عرف الميزان التجاري انخفاض من 9.95 مليار دولار أمريكي إلى 4.31 مليار دولار أمريكي على التوالي ويعود سبب هذا التراجع إلى تراجع أسعار المحروقات وبالتالي تراجع مداخيل المحروقات.

III - الخلاصة :

من خلال الورقة البحثية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والإقتراحات ، كانت على النحو التالي :

أولا : نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص نتائج الدراسة من خلال النقاط التالية :

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الهامة في النهوض باقتصاديات الدول من خلال تأثيرها الايجابي في دمج الفئات العاملة في مناصب شغل مستقرة ؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قيمة الصادرات للسلع والخدمات وخلق قيمة مضافة للبلد أي توفير ثروة مالية إضافية وهذا ما يساهم في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ؛
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : اقتراحات الدراسة

ومن خلال ما سبق يقترح تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد الجزائر في الارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتلخص في النقاط التالية :

- يجب على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بتحسين أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تسهيل شروط الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجذب اليد العاملة المتخصصة ؛
- ضرورة الاهتمام بحاجيات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات العمومية باعتبارها العصب الهام في دعم أبعاد التنمية المستدامة لاسيما البعد الاقتصادي والاجتماعي ؛
- يجب على الجزائر الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات قانونية ورفع الحواجز في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الأصول
مؤسسة مصفرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	2-200 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: المواد 07-06-05 من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر، ص 06.

الجدول رقم (02): نقاط القوة والضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقاط القوة	نقاط الضعف
✓ شخصية قوية لصاحب العمل ومسيره وتنمية روح المبادرة الداخلية؛	✓ نقص الموارد المالية؛
✓ العلاقات الداخلية غير الرسمية؛	✓ ضعف في التسيير؛
✓ المهوونة كسرعة اتخاذ القرار اتجاه التغيرات المفاجئة؛	✓ دخول السوق بصعوبة؛
✓ التخصص: حسب المهارات والكفاءات بها؛	✓ تدخل مالك المؤسسة في قرارات المؤسسة؛
✓ القدرة على الابتكار؛	✓ صغر الحجم مما يجعلها ضعيفة أمام الأزمات المالية؛
✓ معرفة شخصية بالعملاء.	✓ غياب التسيير الاستراتيجي أو ضعفه إن وجد.

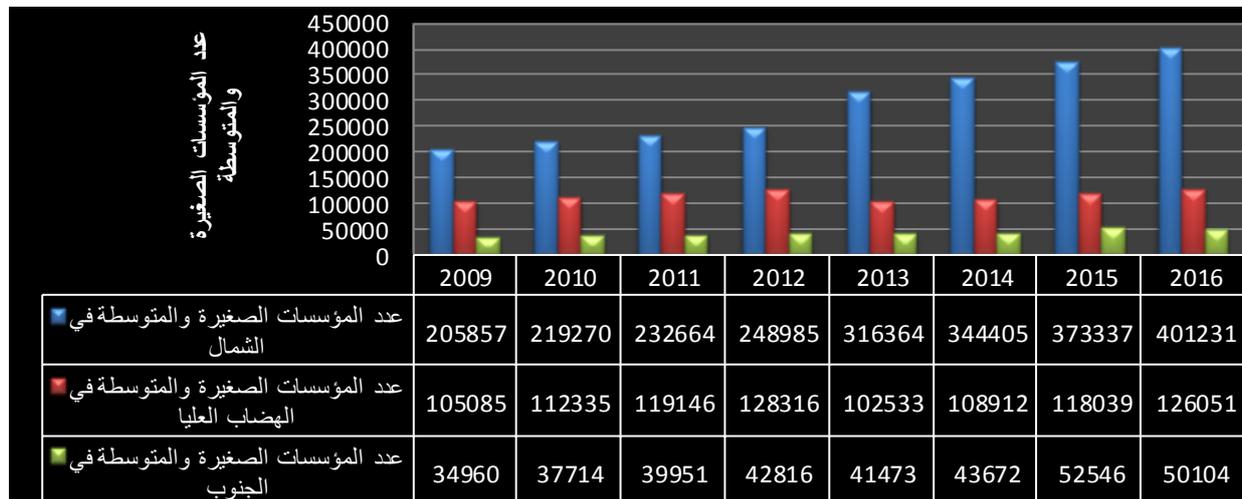
المصدر: أمال بوسمينه، عبد الوهاب شمام، التدويل كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثامن، المجلد الأول، جامعة الوادي، 2015، ص 66.

الشكل رقم (01): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعين



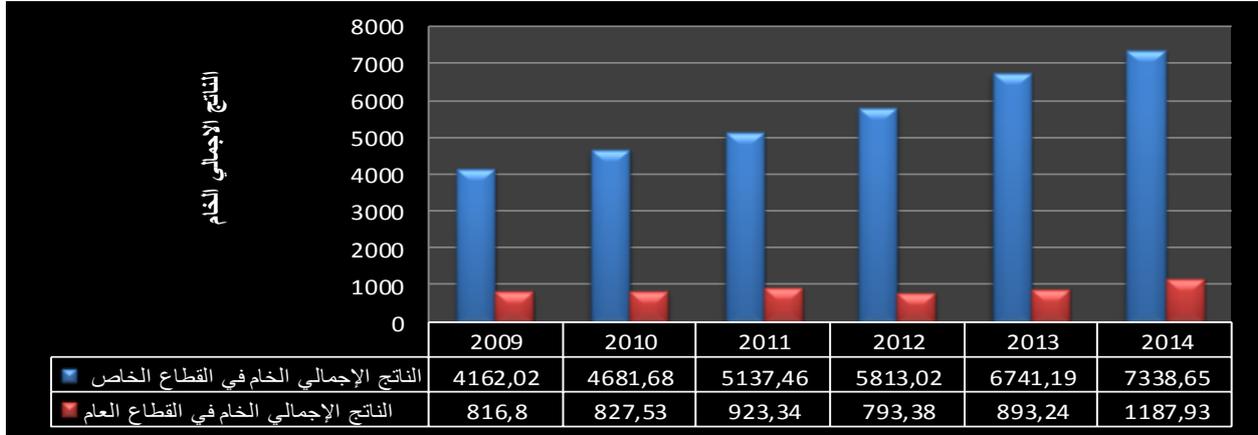
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بن زكورة العوينية، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني-دراسة تحليلية 2008-2016، المؤتمر الدولي الأول حول أزمة النفط وسياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14 و15 أكتوبر 2017، ص 09.

الشكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق خلال الفترة 2009-2016



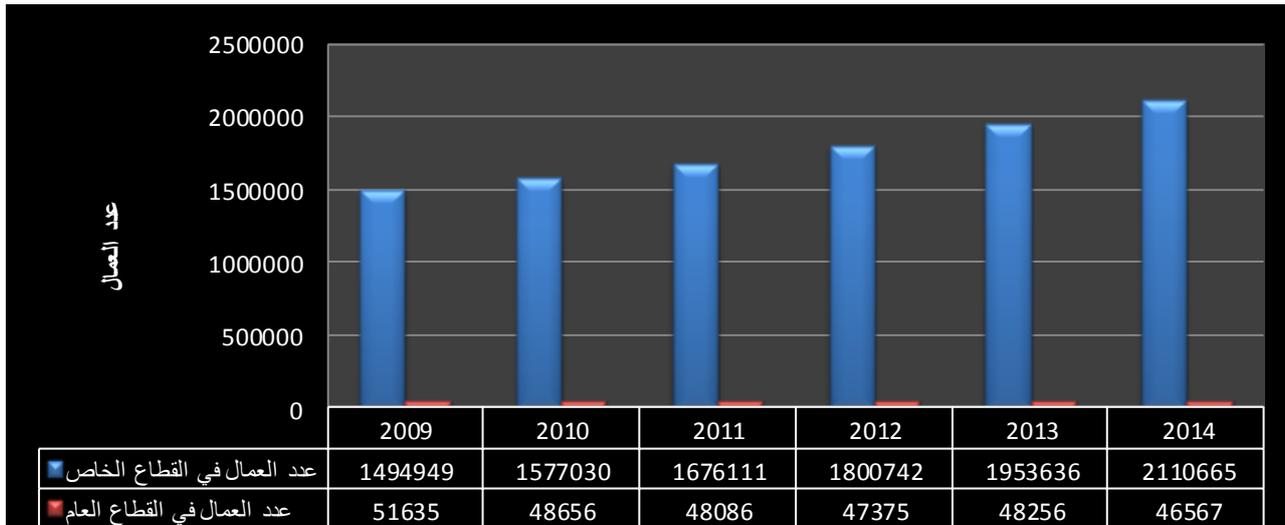
المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 10.

الشكل رقم (03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2009-2014



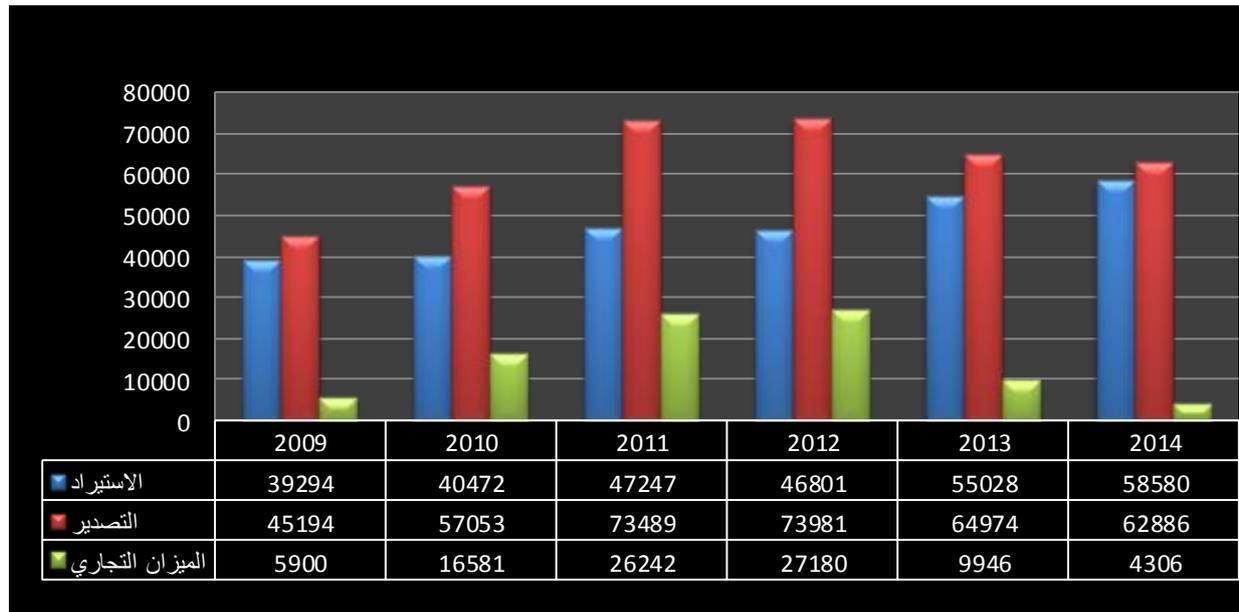
المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 14.

الشكل رقم (04) : مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل



المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 11.

الشكل رقم (05) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2009-2014



المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 12.

قائمة الإحالات والمراجع:

- 1- عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2014 ، ص 57.
- 2- قروف محمد كريم ، بن جلول خالد ، دور سياسات التاهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنوع الاقتصادي ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، يومي 25 و 26 أفريل 2016 ، ص 02.
- 3- شكوري سيد محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص 63.
- 4- باهي موسى ، رواينية كمال ، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدر للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد الخامس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ديسمبر 2016 ، ص 135.
- 5- تهتان مراد ، صاري إسماعيل ، سياسة التنوع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ، ص 03.
- 6- بوفليح نبيل ، فوقة فاطمة ، دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ، ص 10.
- 7- الصوفي اشرف ، الدامي عبد المنعم ، القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، يومي 25 و 26 أفريل 2016 ، ص 04.
- 8- بوفليح نبيل ، فوقة فاطمة ، مرجع سابق ، ص 10.
- 9- تهتان مراد ، صاري إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 04.
- 10- الصوفي اشرف ، الدامي عبد المنعم مرجع سابق ، ص 04.
- 11- تهتان مراد ، صاري إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 04.
- 12- الصوفي اشرف ، الدامي عبد المنعم مرجع سابق ، ص 04.
- 13- بوفليح نبيل ، فوقة فاطمة ، مرجع سابق ، ص 11.

- 14- دراجي لعفيفي ، بن الشيخ توفيق ، تطوير القطاع الخاص كألية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة يومي 25 و26 افريل 2017 ، ص 04.
- 15- شراد غزلان ، جابي أمينة هناء ، سياسة التنوع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات ، جامعة البويرة ، يومي 29 و30 أكتوبر 2016 ، ص 04.
- 16- مراد إسماعيل ، لحسن جديدن ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014 ، ص 127.
- 17- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، 15 ديسمبر 2001 ، ص ص 04-05.
- 18- الطيب لحليح ، حنان شريط ، الحوافز الضريبية ودرها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد الثالث ، جامعة أم البواقي ، جوان 2015 ، ص 43.
- 19- أمال بوسمينة ، عبد الوهاب شمام ، التدويل كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد الثامن ، المجلد الأول ، جامعة الوادي ، 2015 ، ص ص 65-66.